انه لايكون العالم مجتهدا مع تقليده في تصحيح الحديث لجواز أن
من قلده في تصحيح الحديث بنا ذلك التصحيح على قواعد نخالفه فيها
فيكون قد بنا اجتهاده على تقليد غيره وانما يكون من قلد غيره في تصحيح الحديث
مرجحا لا سوا اعلم انه قد تقدم للمصنف كلامان متناقضان في هذه المسئلة
ولنوقف البحث حقه فيها فانه لا غنا للناظر من تحقيقها وقد كنت كتبت
فيها رسالة جوابا سوال سميتها ارشاد النقاد الى تيسير الاجتهاد اشتملت
على فصول تتعلق باطراف سوال ورد في غير ذلك فمن ذكرها هنا ما يتعلق بالبحث
هذا كما وعدنا به فيما سلف فنقول قد عرفنا انهم يسمون الصحيح بانه الذي
اتصل اسناده بنقل العدل التام الضبط عن مثله مع السلامة من الشذوذ
والعلة فاذا قال العالم الحافظ كالبخاري في مثل هذا حديث صحيح
فمعناه انه متصل الاسناد وان رواته كلهم عدول تام ضبطهم لم يخالف فيه
الثقة ما رواه الناس وليس فيه اسباب خفية طرئت عليه تقدح في صحته
فقوله صحيح يتضمن الاخبار بالجمل الخمس وقد تقرر بالبرهان التصحيح
قبول خبر العدل وتقرر ايضا ان قبوله ليس من باب التقليد كما عرف
ذلك في اصول الفقه وقدم المؤلف ذلك فاخبار العدل بانه حديث صحيح
اخبار بعدالة رواته وتمام حفظهم وعدم شذوذ ما رووه وعدم
اعلاله ولا يخفى ان قبول خبره قد يفيد بانه سوا دل على تعديله بالتضمن
او الالتزام او المطابقة وقد جعل امة الاصول والحديث من طرق التعديل
حكم شرط العدالة بالشهادة وعمل العالم برواية ورواية من لا يروي

الا عن عدل



الا عن عدل معلوم وان دلالة هذه الطرق على عدالة الشاهد والراوي
التزامية فقول الثقة حديث صحيح يتضمن اخباره بالامور الخمسة
التي ذكرناها بالتضمن بل قول المعدل فلان عدل عبارة عدلة ذات بالواجبات
مجتنب للمقبحات فلفظ عدل دل بالتضمن على الاخبار بالعدالة فكما أنا
حكمنا بان قوله عدل او ثقة خبر يجب قبوله وليس قبوله لتقليد اكن لكون قوله
صحيح فان قلت اخباره بان الحديث صحيح اخبار بما ظهر له ويحتمل انه
في نفس الامر باطل قلت كذلك اخباره بان زيدا عدل اخبار عن ظنه
بانه ذات بالواجبات مجتنب للمقبحات كما ذكرناه واخبر به مع جوازانه
في نفس الامر غير مسلم وقد امرنا بقبول خبر المعدل بان فلانا عدل مثلا
فهذه التجويزات لا تكلف بها على ان البخاري مثلا ليس معه في كون
الرواة الذين لم يلقهم وهم شيوخ شيوخه عدولا الا اخبار العدول
بانهم ثقات حفاظ فقبولنا لخبره بان الحديث قد عدلت نقلته
كقبولنا لاخبار الثقات بان الرواة الذين رووا عنهم حفاظ ثقات
فكانهم لا يجعلون البخاري مقلدا في التصحيح مع ان عدالة من صح
احاديثهم متلقاة عن اخبار من قبله فكذلك نحن في قبولنا الاخبار
بعدالة رواة الحديث الذي صححوه وانت اذا نظرت الى ائمة النقاد
كالحاكم ابي عبدالله وابي الحسن الدارقطني وابن خزيمة ونحوهم كالحافظ
المنذري وجدت تصحيحهم لاحاديث قوم وتضعيفهم لاحاديث اخرين
آيلا على الاستناد الى كلام الحفاظ قبلهم كيحيى بن معين واحمد بن حنبل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)